تقوية القول في تفسير الآية

بعدم نقل بعض المفسرين غيره

عايد بن محمد التميمي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تقوية القول في تفسير الآية

بعدم نقل بعض المفسرين غيره

(مناقشة مختصرة لتطبيق ابن تيمية وابن القيم ذلك على تفسير البغوي)

الشيخ عايد بن محمد التيسي

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

يهتم ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله بعدم نقل أبي محمد البغوي (ت٥١٦) رحمه الله القول الآخر في تفسيره[1]؛ فنجد أنه يتكرر في كلامهما – خاصة ابن تيمية– عبارات من نحو: وهذا القول لم يذكر البغوي غيره. ومن عباراتهما التي تدل على مزيد الاهتمام بذلك، وأن ذلك فوق حكاية قول الجمهور وشبه إشارة إلى اتفاق: عبارة ابن القيم: "...عليه جمهور أهل التفسير، حتى لم يذكر البغوي غيره".[2]

وليسا – رحمهما الله – في طريقتهما هذه بدعا من أهل العلم، بل هي طريقة يستعملها في الجملة جماعة من أهل العلم في أبواب متعددة؛ في التفسير وغيره؛ فابن حجر مثلا يكرر في فتح الباري استعمال هذه الطريقة عن المفسرين وغيرهم؛ من نحو تعبيره: ولم يحك فلان غير هذا القول.[3] ويكون ذلك منه أحيانا إشارة إلى عدم تقوية القول الآخر، خاصة إن لم يتعقب اقتصار الحكاية هذه. وفي الفقه تجد ذلك لديهم في نقل فقه الصحابة والسلف.[4]

ويُكثر المالكية من اعتماد هذه الطريقة عند تقريرهم الصحيح من المذهب، وممن أكثر منها ابن عرفة في مختصره والحطاب في مواهب الجليل، خاصة عند نقلهم حكاية من عرف منهم بكثرة ذكر الأقوال؛ كاللخمي(ت٤٧٨). وكذا في الشافعية أكثر خاتمة فقهائهم ابن الرفعة (ت ٧١٠) من ذلك في شرحه التنبيه. وربما اعتمد ابن الرفعة تلك الطريقة عن البغوي نفسه في الفقهيات[5]؛ لأن البغوي من كبار فقهاء الشافعية. ونجد ذلك أيضا كثيرا في كتب اللغة والنحو، حتى في نقل بعض المتأخرين.[6]

---

1 يقول الشيخ مساعد الطيار: ظهر لي أن ابن تيمية كان يعتمد كتبا معينة لمعرفة أقوال السلف في التفسير، ككتابي البغوي وابن الجوزي. (التعريف بكتب التفسير، ٢/٦د)

2 ابن القيم، طريق الهجرتين ص٤١٩. فحتى هنا تفيد أن عدم نقل القول الآخر أبلغ من عزو القول المنقول إلى الجمهور. وسيأتي كونها إشارة إلى الاتفاق في كلام السيوطي وغيره.

3 انظر مثلا استعماله ذلك مع ابن جرير: الفتح، ٩/٦٢٤. وانظر: ابن كثير، تفسيره، ٤/٣٩٥، ٧/٢٢٩، ٧/٢٧٦، ٧/٤١٤، ٧/٥٢٦؛ البداية والنهاية، ١/٤٨٢، ٢/٤٤٠؛ المعلمي، آثار المعلمي، ٣/٧٣٨.

4 " انظر مثلا: الذهبي، مهذب السنن الكبير، ٣/١٥٠٦.

5 انظر مثلا: ابن الرفعة، كفاية النبيه، ١٤/٢٤٣، ١٩/٢٩٤.

6 انظر مثلا: السيوطي، الدر النثير ل٣٦/ب، ل١١١/أ. (عارف حكمت).

ومن طرق إشارات العلماء إلى أن عدم حكاية القول الآخر تقوية للقول المذكور أو الأقوال المذكورة، أو تضعيف لما لم يذكره: تقريرهم أن ترك ذكر القول الآخر إن كان قويا: يعد خلاف الأصل ومما يتعجب من مثله من عالم مطلع.[7] ويذكر بعضهم أن عدم حكاية القول الآخر، ثم حكايته لاحقا(أو في مسألة أخرى إن قلنا هي مثلها) يعد تناقضا![8] ويصرح بعضهم بأن عدم نقل بعض العلماء قولا آخر في بعض المسائل دليل على أنه لا خلاف في تلك المسألة.[9] وقد ذكر السيوطي في حاشيته على البيضاوي، ٣٨١/١ أن ما يخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن جماعة من السلف ولا يحكون خلافه عن غيرهم= هو قول أهل التفسير. أي: ظاهر كلامه أنه يصير كالقول المتفق عليه عند المفسرين.

وهي طريقة لطيفة صالحة في الجملة لتقوية[10] القول الذي نقله المفسر على الذي لم ينقله، إن كان المفسر متسع المعرفة[11] بأقوال السلف، ونبه على قصده عدم تفويت أقوى الأقوال وأصحها[12]، أو يظهر

---

7 انظر: المرداوي، تصحيح الفروع، ٣١٢/٧.

8 انظر: فتوى ابن عقاب المالكي: الونشريسي، المعيار المعرب، ٤٠٤/١. مع أننا ربما وجدنا عند المالكية مثلا من لم يحك القول الآخر، ويحكي غيره (وكلاهما في المذهب نفسه) الاتفاق على القول الآخر وأنه قول واحد في المذهب! (انظر: بهرام، تحبير المختصر، ٥٦٠/١؛ اللخمي، التبصرة، ٦٤٧/٢).

9 انظر: الفتاوى الهندية، ٤٣٤/٦.

10 التقوية أعم من الترجيح (الترجيح الاصطلاحي، الذي يعني الأخذ بالقول واختياره)؛ فقد تكون التقوية تعزيزا لأدلة القول الأخرى ومرجحاته، دون أن يرجَّح بالتقوية وحدها.

11 انظر: التنبيه على ضابط سعة الاطلاع في اعتبار اقتصار العالم على نقل قول دون غيره. في: جمال الدين الإسنوي، المهمات، ١٠٥/٨؛ المرداوي، تصحيح الفروع، ٣١٢/٧؛ ابن قائد، حاشية المنتهى، ٢٧٢/١.

12 وهذا كصنيع ابن أبي حاتم، والذي نبه عليه في مقدمة تفسيره. (ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣٩، ١١/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من أصل تصنيفه أو في مسألة ما قصد استيعاب الأقوال المعتبرة[13]، ويزداد ظهور هذا القصد في مواضع الإطالة والمناقشة.[14]

ومأخذ التقوية هنا أن صنيع من لم يحك غير ذلك القول أو الأقوال في تفسير الآية دالٌ على عدم وجود قول معتبرة مخالفته ما ذكره، أي: ولو عَلم قولا آخر معتبرا أو قويا-بله كونه أقوى- لذكره؛ لقيام مقتضي ذكره هنا مع اتساع علمه. ولو فرضنا عدم معرفته القول الآخر؛ فإن جهله به مع سعة علمه ومكانته في أئمة التفسير يدل على عدم شهرة ذلك القول، وهذا على أقل تقدير ينبغي أن يُعد من قرائن عدم قوة ذلك القول.

أما سعة اطلاع البغوي رحمه الله على أقوال السلف[15] فمحل نظر، خاصة أنه في الأصل يعتمد في نقل أقوال المفسرين على تفسيري الثعلبي (ت٤٢٧)[16] والواحدي (ت٤٦٨)[17]، والثعلبي في علم

---

13 وقد يكون اعتبار الاستيعاب بمجموعة تفاسير، أي: أن تكون بعض التفاسير لو جُمعت لم يكد يخرج عنها بمجموعها تفسير السلف. وذلك كنحو ما قرره الحافظ ابن حجر؛ فإنه قال بعد ذكره تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن المنذر: "فهذه التفاسير الأربعة قل أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين". (ابن حجر، العجاب، ٢٠٣/١)

14 وانظر: ابن كثير، البداية والنهاية، هجر، ٢٧٤/٨.

15 وهم الأصل في التفسير، وكما لا يُخرج عن قولهم إن اتفقوا، فكذلك لا يخرج عن أقوالهم إن اختلفوا، وقد حكى الاتفاق على هذا غير واحد كأبي الحسن الأشعري، بل قرر أحمد-في رواية صالح وعبدالله وأبي الحارث- والسمعاني أن القول بالخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا يلزم منه إنكار إجماعهم، وقال القاضي عبدالجبار وأبوالخطاب وغيرهما هو إجماع بالمعنى، ولم يحك الروياني والصيرفي مخالفة إلا عن بعض المتكلمين. (وانظر: مسائل صالح، ٥٨٧؛ رسالة إلى أهل الثغر، ص٣٠٦؛ تفسير ابن جرير، ٥٤١/١٧؛ أبويعلى، العدة، ١١٣/٤؛ الخطيب، الفقيه والمتفقه، ٤٣٥/١؛ السمعاني، القواطع ٤٨٨/١؛ أبوالخطاب، التمهيد، ٣١١/٣؛ الزركشي، البحر المحيط، ٥١٧/٦)

16 انظر: منهاج السنة، ٩٢/٧.

17 " انظر: منهاج السنة، ٣١٢/٧. مع استفادته من غيرهما، كالسمعاني-كما سيأتي-.

الحديث –كما يصفه بعض العلماء – حاطب ليل[18]، ويذكر ابن الجوزي (ت٥٩٧)[19] أنه لم يكن الثعلبي ولا تلميذه الواحدي من أصحاب الحديث. ويقول الكتاني في فهرسته: لم يكن لهما كبير بضاعة في الحديث. وبالغ جدا محمد حسين الذهبي؛ فذكر أن تفسير الثعلبي لا يخلو موضع منه من خلط وخبط![20] فإن عنى هؤلاء العلماء بالحديث ما يشمل أنواعه من مرفوع وموقوف فما دونه فهذا ظاهر، وإن عنوا المرفوعات فحسب، فالعلم بالآثار الموقوفة في التفسير وغيره صنو العلم بالمرفوعات، بل فرعه؛ فلا يكاد يُوجد من هو متسعُ العلم بالآثار قاصرُ العلم بالمرفوعات. وكم من الآثار قد تضمنتها كتب الحديث التي هي في الأصل للمرفوعات–كصحيح البخاري–. ولو أخذنا مثلا أشهر مفسري السلف، أعني: عبدالله بن عباس رضي الله عنه، لوجدنا أن ما اعتمده الثعلبي نفسه في مقدمته من أسانيد روايات ابن عباس قاصر، وكم فيه من فوت وخلل. وكذا تفسير بعض أصحابه، فمثلا لو تتبعنا ما سرده من أسانيد التفاسير والروايات لم نجد فيها رواية سعيد بن جبير عنه، ولا تفسير سعيد بن جبير[21]، والله أعلم.

وكذا الواحدي في بعض نقله خلل وقصور في نسبة الأقوال، وما لا يُعرف عند غيره، بل قد يكون المعتمد عند غيره من المفسرين خلافه[22]، وقد ينقل عن بعض السلف ما يستنكر تاريخيا.[23] وربما أتى

---

18 أما قول ابن تيمية في مقدمة التفسير: إن البغوي صان تفسيره من الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة.(كرر إطلاق معنى ذلك في أكثر من موضع من كتبه)؛ فإن شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه قد قال بوضع بعض ما ذكره البغوي في تفسيره، بل ربما حكى الاتفاق على وضع حديث ذكره البغوي(انظر: منهاج السنة ٢/٣٠؛ الفتاوى١٣/٣٥٤[مقدمة التفسير، في الصفحة نفسها التي ذكر فيها صون تفسير البغوي]، ٤/٤١٨). ولعله أراد صونه غالبا عن موضوعات التفسير الذي اختصره(أي: تفسير الثعلبي)، خاصة أحاديث فضائل السور، والله أعلم.

19 الموضوعات١/٢٤٠.

20 التفسير والمفسرون ١/٢٣٤.

21 انظر: الثعلبي، الكشف والبيان، من ٢/١٨ فما بعدها.

22 انظر مثلا: البسيط ٧/٥٠٧.

23 " ذكر في البسيط ١٠/١١٩، ١٣/٤١ والوسيط ٢/٤٥٥ رواية في سبب نزول آيتين، وفيها أن النضر بن الحارث اشترى أحاديث كليلة ودمنة... ونسب تلك الرواية إلى ابن عباس وإلى المفسرين! وكليلة ودمنة العربي(الذي صنعه ابن المقفع(ت١٤٢)) كان بعد ذلك بكثير. وقد يكون ذلك منه توسعا مبالغا فيه في الحكاية بالمعنى؛ حتى إنه ليسمي كتابا ليس هو المسمى، لكنه في نظره أصله أو يشبهه، والله أعلم.

بعبارات ظاهرها حكاية اتفاق المفسرين أو النسبة إلى عامتهم، وتكون حكاية الخلاف فيه مشهورة. وقد يَنسب إلى جمهورهم ما عكسه أولى، مع قصور مشهور في نقل الأحاديث المرفوعة.

وأشد من ذلك خللا لدى البغوي وأولى بتضعيف درجة الاعتماد عليه في هذا الباب: أنه ربما نقل قول الخلف في بعض مسائل الأصول والمعتقد وترك قول السلف، وهذا لا تخطئه العين مذ أول تفسيره.[24] وقد خفف سَورة خطئه[25] في ذلك في تفسيره: اعتماده في بعض ذلك فيما يظهر على تفسير أبي المظفر السمعاني.[26]

وأما قصد الاستيعاب جملة، فلا يظهر ذلك من طريقة البغوي في تفسيره، بل الظاهر أن طريقته كطريقة كثير من المفسرين ممن قد يستوعبون الأقوال المعتبرة تارة، ولا يستوعبونها تارة أخرى، وإنما هم بين مقل من ذلك ومستكثر، على ما في إشكال ذكر البغوي أقوال بعض السلف بالمعنى، كابن عباس، أو تعميمه قولا قاله في موضع؛ فيجعله في جميع المواضع أو يجعله تفسيرًا عامًا.

والخلاصة:

أن عدم نقل البغوي إن عُد تقوية فهي تقوية خفيفة، يُستأنس بمثلها وتعزز بها قليلا المرجحات الأخرى. والظاهر أن اعتماد التقوية بمثل ذلك في درجة أعلى إنما تكون إن نزلنا هذه الطريقة لا على البغوي، بل على نحو الأئمة ابن جرير وابن أبي حاتم وابن تيمية، والله أعلم. وكون هذا هو الأصل يعني أنه أغلبي حتى

---

24 وانظر مثلا تفسيره الصفات في سورة الفاتحة.

25 ولعله لأجل ذلك زادت الأخطاء في باب الصفات في كتابه الآخر "شرح السنة"؛ لعدم اعتماده على السمعاني وأمثاله، واعتماده على شيخ شيوخ شيوخه أبي سليمان في المعالم والأعلام، وقد قيل: إن أبا سليمان رجع عن ذلك؛ لذمه بعض طرق المتكلمين. (انظر: الفتح لابن رجب ٥/١٠٣) وفي إطلاق رجوعه جملة نظر. (وانظر: بيان تلبيس الجهمية، ٢/١٤٠ فما بعدها)

26 وانظر: شيماء طه، الموازنة بين تفسيري السمعاني والبغوي دراسة تحليلية مقارنة في الجزء الخامس عشر من القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، ١٤٤٢، ص٣٦٧. وفي بحث: الإجماع في التفسير عند الإمام السمعاني، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد٣٣، ص٢٦٨، ص٣١٤ استنتج الباحث استفادة البغوي في تفسيره من السمعاني بطريقة غير صحيحة، لا تقوم بمثلها تلك النتيجة.

مع مثل هؤلاء الأئمة، وإلا فإنه ربما كان ما لم يحكه مثل ابن جرير مشهورا.[27] وابن أبي حاتم(مع قصده الأقوى كما سبق) قد ذكر آثار كثيرة لم يروها ابن جرير في تفسيره.[28]

وينبه هنا:

إلى الفرق بين أن لا تجد أحدًا من العلماء يحكي سوى هذا القول أو هذه الأقوال، وأن لا تجد فلانا وفلانا–علماء معينين– لم يحكوا سوى هذا القول أو هذه الأقوال (وهذه الثانية هي مسألتنا لا السابقة). وكذا هناك فرق بين أن تكون عدم حكاية العالم سوى هذا القول دالة على أنه مذهبه واختياره، وأن تكون عدم حكايته سوى هذا القول أو الأقوال دليلا على أنه لا يوجد قول معتبر غير هذا القول أو الأقوال. وهذه الثانية هي مسألتنا لا السابقة).

---

27 انظر: جلال الدين البلقيني، مواقع العلوم ص١٧٤.

28 انظر: ابن عبدالهادي، طبقات علماء الحديث ١٨/٣. ومن أمثلة الترجيح بخلاف هذا الأصل: تفسير ابن كثير ٣٩٥/٤، البداية والنهاية ٤٨٢/١.